السياسة والتجارة تتفقان على تشويه المدن بالصور والإعلانات



-13-13

بالرغم من عدم توفر إحصائية عن حجم تجارة الإعلانات ومردوداتها الاقتصادية في العراق، إلا أن واجهات المباني والممتلكات العامة والخاصة ألتي شوهتها الإعلانات واللافتات والمنشورات التجارية والسياسية بشكل عشوائي تكشف عن رواج هذه التجارة. التاجر سليم محمد لا يكترث للكلفة المالية لنحو المئات من الإعلانات الورقية لشركة تركية

أصبح وكيلا لها منذ نحو سنة، بحسب ما ذكر لوكالة "إيلاف".

□ بغداد / المدى

وقال: بمجرد تكليف اثنين من الفتيان وبمبالغ بسيطة جدا، ستنتشر الكثير من الملصقات في الشوارع المجاورة التي تروج للمنتج التركي، بعدما ألصقت في الحيطان وأماكن وقوف المركبات، والأعمدة الكهربائية وصناديق شبكات الكهرباء المعدنية. ولا تخلو مراكز المدن العراقية اليوم من الإعلانات التجارية والشعارات السياسية وصور السياسيين والنواب، وكلها أسالنت لتسويق بضاعة أو برنامج سياسي بحسب مصمم الإعلانات محمد القيسى.

اقتصاد وسياسة

وتشير تجربة القيسى في التصميم إلى أن اغلب الذين يضعون الإعلانات هم في المحصلة يهدفون إلى تحقيق مصالح اقتصادية ومكاسب سياسية عن طريق الترويج لبضاعتهم وشعاراتهم عبر إعلانات الطرق المجانية غير المكلفة. وأكثر أنواع الإعلان انتشارا في أسواق العراق هي الإعلانات الضوئية و"الفلكس". وبحسب القيسي فإن تكلفة الإعلان في السنة الواحدة على أسطح البنايات أو جدرانها يصل إلى نحو ٢٠٠ دولار، مشيرا إلى انه في اغلب دول العالم المتحضر فإن هكذا إعلانات تدر على البلاد الكثير من الأموال عن طريق الضرائب، وهناك شركات متخصصة تتولى عمليات تصميم وطباعة الإعلانات، وهو ما يوفر الآلاف من فرص العمل. وأضاف إن "من

حق الجميع الدعاية لنفسه لكن في الكثير من الأحيان يحتوى الإعلان على مضمون لا يتطابق مع الواقع"، منوها بأنه "مثلما يضع التاحر مواصفات تدل على الجودة العالية في الإعلان لكسب المستهلك، فإن الكثير من السياسيين يقصدون ورشته الطباعية بغية كتابة لافتات وصور وإعلانات اغلبها وعود وإغراءات للمواطن بغية كسب صوته". وبعد العام ٢٠٠٣، صدر دليل بغداد الدولي الإعلاني من قبل شركة قطاع خاص

والذي يضم أكثر من ٥٠ ألف إعلان.

غياب الإحصائيات

وبحسب حسن حامد من غرفة تجارة كربلاء فإن العراق لا تتوفر فيه إحصائية عن حجم تجارة الإعلان ومردوداته الاقتصادية. وتعم أغلب مدن العراق ظاهرة الملصقات التي تزدحم بصور السياسيين والنواب والمرشحين أيام الانتخابات وتظل لفترة طويلة لا تزيلها إلا الرياح وعوامل التعرية. وينطبق الأمر نفسه على الإعلانات التجارية للمحال والمتاجر التي تلصق على الحيطان بطريقة يصعب معها إزالتها. وبحسب المصمم سعد القريشي فانه قبل العام ٢٠٠٣ كانت هناك رقابة شديدة على المصانع، ولم يكن بالإمكان طباعة إعلان أو ملصق من دون أخذ مو افقة الجهات المعنية، لاسيما الأمنية منها. وفى شارع الرشيد فى بغداد تتنوع الإعلانات

التي تغطى الجدران والأعمدة وواجهات المحال، حيث تختلط صور قديمة لنواب وسياسيين بإعلانات عن منتجات شعر جديدة، وأخرى عن منتجات شركات عراقية وأجنبية، كما يلفت الانتباه ملصقات لأدوية ومواد تنظيف ومراهم للشعر والجسم.

الملصقات

وعلى امتداد الطريق تلمح الملصقات التي ثبتت على وجه السرعة، حيث تتزاحم مع بعضها و تربك المواطن لكثافتها، وبينها دعايات لدورات باللغة الانكليزية ودعوات للقبول في جامعات أوروبية وهندية وأوكرانية، إضافة إلى دورات في الحاسوب وتعلم اللغة الانكليزية، والرياضيات والعلوم المختلفة. وفي أحد الشوارع الجانبية بين شارعي أبي نؤاس والسعدون يلفت انتباهك، إعلان لقارئة كف تنبئك بالمستقبل إذ يحث الإعلان على زيارتها لأنها ستقول لك الحقيقة كاملة. ويشير الفنان رؤوف حسين إلى انحدار النوق الفنى العام في المدن لاسيما العاصمة بغداد حيث يشترك النواب والتجار والسياسيون على حد سواء في تخريب الذوق العام، وتقبيح البيئة المحيطة. فيما تؤكد الطالبة لمياء قاسم من جامعة بغداد إن هذه الإعلانات اخترقت حتى الجامعات والمعاهد، مضيفة "على الرغم من أنها ممنوعة لكنها تنتشر بين المؤسسات والمعاهد

بحسب ما ذكرت.

الكتابات العشوائية

الكتابات العشوائية في الشارع التي تحمل في معانيها في يعض الأحيان كلمات نايية ومناشرة. ويشير سليم كامل في بغداد الجديدة إلى الكثير من الشعارات السياسية ويبنها شعارات طائفية، خطت على الحيطان منذ سنوات وما زالت على الرغم أن الزمن عرى بعض ملامحها. ويتابع: كثيرون يجدون في الجدران ونصب الشوارع العامة وسيلة ناجعة لبث أفكارهم وتسويق مصالحهم، حيث يستغلون الخلوة ما بين الليل وحتى الفجر، لقلة انتشار الوجود الأمنى وانحسار حركة الناس حيث يجدون الفرصة مواتية لإشبهار دعايات تجارية أو شعارات سياسية. وفي الأعوام منذ ٢٠٠٣، نجحت الجماعات المسلحة في بغداد وديالي ومدن أخرى في الجنوب في تسخير الجدران وواجهات البنايات إلى وسيلة دعاية لأفكارهم حبث تستخدم الأصباغ والألوان التي يصعب إزالتها لنشر أفكار سياسية وطائفية معينة. ويروي سعد الكنانى حيث يطل بيته على الشارع الرئيس العام في مدينة المحمودية (١٥ كلم جنوب بغداد) كيف أن مجهو لا خط كلمات بحروف كبيرة متميزة على

بائعى الأرصفة للتزود بالوقود، خصوصا

في الحالات الاضطرارية أو عندما يكون

مع استغلال الأطفال الصغار في البيع

وتعريضهم للموت في أية لحظة. وأضاف

الحكومية والخاصة انتشار النار في الهشيم"،

والى جانب الإعلانات والملصقات فقد انتشرت

لكنه يعترف بأن هناك فوضى في الإعلان بسبب تغلىب منفعة الشركة والمصلحة الشخصية على

فن جميل ويرى الفنان شبيب عيدان إن الإعلان فن جميل وهو يقترب كثيرا من البوستر، لكن المشكلة في المحتوى، و المكان المناسب الذي يوضع فيه. ويتابع: حين تصمم إعلانا بشكل جذاب وجميل فان ملامحه الجميلة ستتحول إلى قبح إذا ما أشهر بطريقة عشوائية في شوارع المدن في أماكن غير مناسبة، مضيفا إن على من يمارس هذا الفن أن يكون ذا إلمام فنى لكى يستطيع إبراز النواحي الفنية والجمالية وإيصال أفكار معينة تحفز المتلقى وتثير فضوله. ويشير إلى أن العديد من أصحاب المطابع وموزعى الإعلانات يتصورون إن الإعلان مجرد خطوط عشوائية يضعها هنا وهناك من لا صلة له بهذا الفن، حيث أذابت الإعلانات الهوية الثقافية والتراثية لمدن العراق.

جدران منزله وتتضمن نصوصا دعائية لشركة

معينة، وحين قصد تلك الشركة أبلغوه أنهم غير

كثيرين (يعجبون) بمنتجات الشركة فيشهرون

الإعلان عنها بصورة تطوعية"، لكنه يرى في

تفسير تلك الموظفة، تجافيا للحقيقة، ولا يعبر

تدنى الذوق العام

وتعم فوضى الإعلان في العراق بطريقة تدل

على البدائية في التقنية وتدنى في الذوق العام،

فهناك تناقض صارخ في الألوان وأسلوب الكتابة

وكذلك محتوى هذه الإعلانات. وسعت أمانة

بغداد إلى إزالة الكثير من الإعلانات، معلنة عن

فرض عقوبات على المخالفين، لكن ذلك كان ذا

تأثير محدود بسبب كثافة الإعلانات التي تحتاج

إلى جيش من العمال لإزالتها. ويقول الأخصائي

النفسى سليم الأسدي إن هذه إحدى علامات

تدنى الذوق العام، وهي تستفز المشاعر والبصر

بشكل حاد. ولا يرى الأسدي أن الرقابة ستحول

دون هذه الظاهرة، لكن الوعى، والتعليم كفيلان

بحصارها. ويطالب البعض بينهم كريم حسن

(موظف) بمراقبة الشوارع والميادين وفرض

غرامات على الشركات والمطابع على حد سواء

إذا لم تلتزم بالقوانين. ويرجع التاجر حسين

الساعدي في الشورجة أسباب الظاهرة إلى

تنامى دور القطاع الخاص ومشاريع الاستثمار،

مسؤولين عن ذلك ولا يعرفون الفاعل. وأضعاف: "أجابتني موظفة في الشركة بأن

والأتي أعظم

■سلام خياط

السطور الأخيرة

على أديم هذى الصفحة كتبت قبل أيام عن معاناة المتقاعدين حين تسلمهم رواتبهم التقاعدية – الزهيدة – رغم أنف البطاقة الذكية التي لا تستخرج إلا بشق الأنفس، أو الإذعان لمزاج هذا الموظف أو تلك الموظفة' وتوسمت، ودعوت المؤسسات ذات الشأن (المدى) إحداها ،، أن تتبنى متابعة الأمر وتسهيل صرف رواتب المتقاعدين دون إذلال المتقاعد،و تعذيبه عبر روتين شائك ومعقد . .

كنت أتوقع أن أتسلم عشرات أو مئات الرسائل والتعليقات ، فالقضية تتعلق بمصائر ملايين المتقاعدين وعوائلهم ،لكننى - يا للخيبة -لم أحظ إلا برسالة واحدة من صديق قديم على بريدي الالكتروني ،، وما من تعليق واحد من القراء عبر الصحيفة،،،، تذرعت بشتى الأعذار، عزوت ذلك للكسل تارة ، أو الشعور باللاجدوى من الكتابة ، أو أن لا أحد سيقرأ ، وما من أحد سيهتم أو يستجيب لو قرأ .

القوانين الوضعية تثرى وتتوطد عند التطبيق، وتعدل وتسد ثغراتها بذيل قانون، لذا فالاستمرار في إيراد مقترح هنا، أو ملاحظة هناك ، يشرى تطبيقات القانون، ويمنع عنها الترهل والخطل، ثمة اقتراحات بديهية مستلهمة من التطبيقات

الجارية في الدول المتحضرة ، منها على سبيل الاستدلال لا الحصر: $\times \times$ يودع الراتب التقاعدي في حساب المتقاعد

المصرفي في موعده دون تأخير ،، إلا لضرورات $\times \times$ في حالة عدم وجود حساب مصر في للمتقاعد

تيسر وتسهل معاملات فتح حساب مصرفي

 $\times \times$ في حالة تعذر ذلك - لأسباب عديدة - يزود المتقاعد بدفتر.. أوراقه مختومة رسميا ، تتضمن اسم المتقاعد، ووكيله - إن وجد - ومبلغ الراتب وموعد صرفه ، وما على المتقاعد إلا تقديم الدفتر لأقرب مصرف أو وكيل صرف ، فيتسلم حقه دون ذل ولا عناء.

سيعترض المتخرصون ، الحريصون على أموال الدولة والحفاظ عليها من الضياع (كذا) خشية فساد أو تزوير ، وهي خشية غير واردة ، فمن ذا يقترف تزوير مستند صرف تقاعدي مبلغه لا يكاد يسد الرمق ،، والتزوير المستتر بالملايين ؟

(البسخارة) ظاهرة لم تنته بالرغم من توفر البنزين



أخذت ظاهرة بيع وقود السيارات على أرصيفة الشيوارع في محافظة كربلاء تتزايد باستمرار، مما خلق بيئة غير صحية ومنظرا لا يليق بالمحافظة، فيما تراها جهات مسؤولة في عداد التجاوز القانون ويجب فرض عقوبات على ممارسيها. وعلى الرغم من توفر مادة البنزين في محطات التعبئة الحكومية والأهلية، إلا إن عملية بيعه في السوق السوداء ملأت شوارع المدينة، وأصبحت تمثل مصدر كسب مادى جيد للكثير من العوائل الكربلائية. وقال المواطن كاظم حميد صاحب سيارة عمومي، لوكالة "أكانيوز" للأنباء: انه كثيراً ما يعتمد على

بعيداً من محطات التعبيّة الرئيسة. ويتابع: "لا يهم أن كان عمل هؤلاء الباعة ضارا أو نافعا، فهم في النهاية يوفرون خدمة جيدة لأصحاب السبيارات في المحافظة، ناهيك عن اضطرار المواطنين الى الشراء منهم لتشبغيل مولدات الكهرياء المنزلية في ظل الانقطاع المستمر للطاقة الكهربائية". فيما جاء رأي المواطِن يحيي سلام وهو صاحب سيارة أيضاً، مخالفاً للرأى السابق، ويشير إلى أن ظاهرة بيع الوقود في الشوارع غير حضارية وتشكل خطرا على البائعين أنفسهم خصوصا

لتسعيرة محطّات التعبيّة، وكلتا الحالتين ضارتان بمحركات السيارة وتستنزفان مال المواطنين"، مطالباً الجهات الحكومية "باتخاذ اللازم إزاء هذه الظاهرة التي أضرت بالمدينة وساكنيها". وأكّد سلام خلال حديثه لـ"أكانيوز" أنه "اضطر إلى صرف مبلغ مالي كبير لإصلاح محرّك سيارته الخاصة، بعدما تعرض للتلف بسبب استخدام البنزين المباع على الأرصفة"، وهو عادة ما يكون "مغشوشا وغير صالح للاستخدام". بدوره وصف أبو نور الدين، مواطن من سكنة حي

إن "بائعى الأرصيفة يقومون بغش الوقود، ناهيك عن ارتفاع أسعاره نسبة سيف سعد بكربلاء، ظاهرة بيع البنزين على أرصفة الشوارع بـ"الوجه الجديد

للديمقر اطية العراقية التي تهمل المقصرين والضارين بالمصلحة العامة". وأوضح في حديثه لـ"أكانيوز" أسباب تذمّره من هذه الظاهرة بأنها "غير لائقة أو منظمة ويجب أن ينحصر بيع الوقود في المحطات وتوفير بكميات كافية للمستهلكين". وعلى الرغم من النظرة السلبية لهذه الظاهرة الأخذة بالانتشار، فتبين المواطنة نايفة حسن على وهي موظفة حكومية وتمتلك سيارتها الخاصة، بأنَّها "تضطر أحياناً إلى شبراء الوقود من بائعى الأرصفة حينما يتطلب الأمر الوقوف لساعات طويلة في محطات التعبئة الرئيسة". وأضافت لـ"أكانِيوز" إن صاحب السيارة يضطر أحيانا إلى الاستيقاظ مبكرا للوقوف أمام محطة البنزين للتعبئة وهو

أمر لا يحببه البعض ويفضّل التزوّد من الشارع، في ظلّ ازدياد أعداد السيارات في المحافظة وما تستقبله من زائرين من مختلف المحافظات العراقية. من جهته أبدى مدير حمايات المنشآت

النفطية في الفرات الأوسط انزعاجه من ظاهرة بيع الوقود على أرصفة الشوارع، مؤكدا وجود إجراءات جديدة للقضاء عليها والتخلص من أضرارها. وقال العقيد فالح محمّد في تصريح

لوسائل الإعلام إنّ "هذه الظاهرة غير صحية، ويجب معاقبة البائعين الذين يعاودون عملهم بعد منعهم، وهم في واقع الأمر مهرّبون لمادة الوقود ولابدّ من القبض عليهم وإحالتهم للقضاء العراقي لينالوا جزاءهم العادل".

اعسلانہات

تسنسويسه

إلحاقا بإعادة إعلان مناقصة رقــم (۱۹۸) لسنة ۲۰۱۱ وملحقه التنويه المرقم (١٢٥٦) في ٢٠١/٢/٥ والخاص بمشروع اجهيز المعدات الكهربائية والمسكانسكسية والمسواد الإنشائية لمعامل بلاستك میسان) حیث ورد سهوا بان موعد غلق المناقصة هو يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/٢/١٩ والصحيح هو يـوم الاثنين المصادف ۲۰۱۲/۲۰.

عليه وجب التنويه

قسم العقود الحكومية

يعلن مجلس النواب عن مناقصة مشروع تأهيل القاعة البرلمانية مكن الحصول على المواصفات الفنية عنها من قسم المشتريات في الدائرة المالية في مجلس النواب لقاء مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) مئتين وخمسون الف دينار غير قابل للرد. فعلى الشركات المتخصصة وذات الخبرة في هذا الجال الراغبة بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتها في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الاثنين . 5 - 1 5/5/54

المستمسكات والشروط المطلوبة:

- ١- شهادة تأسيس الشركة من مسجل الشركات في وزارة التجارة (بالنسبة للشركات المسجلة في اقليم كردستان يتوجب عليها إبراز ما يثبت تأشير تسجيل الشركة في مسجل الشركات في بغداد).
- ١- تقديم براءة ذمة نافذة صادرة من دائرة الضريبة
- ٣- تقديم تأمينات أولية بقيمة (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصرفي مصدق او خطاب ضمان من مصرف عراقی معتمد.
 - ٤- إرفاق وصل شراء المناقصة عند تقديم العطاء.
- ٥- حديد مدة نفاذية العطاء بما لا يقل عن شهرين من

إعلان مناقصة رقلم (۲/۲/۲)

مجلس النواب العراقي

تاريخ المناقصة.

- ٦- تحديد فترة التجهيز
- ٧- التسعيرة تكون بالدينار العراقي.
- ٨- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجـور النشر والإعلان.
 - ٩- تقديم قائمة بالأعمال المماثلة.
 - الملاحظات:
- ١- تهمل العطاءات غير المستوفية للمستمسكات المطلوبة. الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.
- ٣- يقدم عرضين منفصلين، عرض جّارى مسعر مغلق وعرض فني غير مسعر مغلق.
- ٤- اذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية فيكون موعد الغلق في يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم او أيام
- ٥- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف قسم المشتريات (۱۱۱۳۳٤٠).

قسم المشتريات الدائرة المالية